أكد أنه لن يقبل باستمرار حملة التشوية ضده

الحريش: لم أكن في يوم من الأيام في جيب شيخ ولا وزير ولا تاجر

- التفاهم مع رئيس الوزراء حول بعض الملفات ليس شيكا على بياض
- كل ما قلته يوم الأحد هو الرد على هجوم النائب العدساني يوم الخميس
- لا أسمح لرياض العدساني ولا غيره أن يشوه التاريخ والمواقف
- الاتفاق مع رئيس الوزراء كان يتعلق برد مظالم وقضايا ومستعد لتحمل كلفة كل التزام علي
- جمعية الإصلاح تعني بلد كامل و 65 ألف يتيم وآلاف المساجد وأعمال خيرية ممتدة إلى كل مكان

قال النائب د. جمعان الحربش إن هناك حملة تشويه متكررة ومستمرة يمثل النائب رياض العدساني جزء منها تضطره لتوضيح بعض النقاط ، مشيرا إلى أنه «يقدر حسن نية الجميع وقد يكونون على صواب».

وأوضح الحربش أمس في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن "أول نقطة وهي مهمة تتعلق بموقفي من استجواب الشيخ محمد عبد الله المبارك ومحاولة النائب العدساني تصوير مؤتمري الصحافي الذي عقدته يوم الأحد بأنه رفض موجه ضد الاستجواب، وهذا جزء من التدليس الذي اعتاد عليه العدساني في تشويه كل من يخالفه».

وزاد أن "الحقيقة وأرجو ذكرها بوضوح أن المؤتمر كان ردا على مؤتمر أقامه العدساني يوم الخميس الماضي وتحدث فيه 11 دقيقة، منها 5 دقائق للحديث عن الاستجواب و6 دقائق للهجوم الشخصي علي وعلى لجنة متابعة محاور استجوابي رئيس الوزراء».

وبين أن" مؤتمره يوم الأحد كان للرد على هجومه الشخصي علي، والأوصاف التي أطلقها بأننا دروع بشرية ولجنتنا ما لها قيمة ولم يعترف بها ، والحقيقة أن هذه الأوصاف سيئة جداً، لذا عقدت مؤتمراً الأحد الماضي للرد على تهجمه ولم أعقده للحديث عن الاستجواب».

وأضاف أن " العدساني كعادته حاول أن يدلس وحاول أن يصور أن هذا المؤتمر ضد الاستجواب، وأنا أقول إن الدكتور الفاضل الأخ المحترم عبد الكريم الكندري كان معك يوم الخميس وشارك في المؤتمر وفي الاستجواب ولم أتعرض له ولم أتكلم عنه ولم أذكر الاستجواب لا من قريب ولا من بعيد"، مؤكدا أن "كل ما قلته يوم الأحد هو الرد على هجوم النائب العدساني يوم الخميس».

وقال الحربش إن "الأمر الثاني يتعلق بقضية مهمة رددها العدساني وغيره ومن حق كل شخص أن يتوافق معنا أو يختلف ، وهي قضية التفاهم الذي حدث بين رئيس الوزراء ومجموعة من النواب لحل الملفات والقضايا العالقة وعلى رأسها ملف عودة الجناسي».

وأوضح أنه "حدث تفاهم لم أخفه ولم يخفه أحد وكان هذا التفاهم في العلن ولم يكن به أي قضية شخصية، وأتحدى أي شخص يظهر أنه كان في هذا التفاهم قضية شخصية واحدة».

وأشار إلى أنه تعرض شخصياً للهجوم وانه يقبل النقد والاختلاف موضحا أن "هذا التفاهم كان حول قضايا مهمة تهم البلد وتهم استقرار البلد وجزء من استقرار البلد واستقرار العلاقة بين السلطتين».

ونوه الحربش إلى انه ذكر ان التفاهم مرهون بعودة الجناسي قبل دور الانعقاد بمعنى أنه ليس شيكاً على بياض لرئيس الوزراء بل هناك التزامات، ومن يعتقد ذلك او ان فيه مصلحة شخصية فهو مخطئ».

وأكد أن " النواب لم يلتزموا لأن رئيس الحكومة عجز ولم يتمكن أو لم يمكن من تنفيذ التزاماته بإعادة الحقوق لأصحابها، مجددا تأكيده بأن "هذا التفاهم ليس شيكا على بياض».

وشدد على ان "جمعان الحربش لم يكن في يوم من الايام في جيب شيخ ولا وزير ولا تاجر، ولا اسمح لرياض العدساني ولا غيره ان يشوه التاريخ والمواقف" ، مبينا ان مسؤولية الحفاظ على التفاهم في المستقبل تقع على رئيس الحكومة ولن نقبل ان يصبح موضوع الجناسي قضية ابتزاز للاستجوابات».

وبين ان "الاتفاق لم يكن جزءا منه اي من الوزراء محمد العبدالله او محمد الخالد او خالد الجراح، وجزء ثان من التفاهم يتعلق بحل القضايا العالقة وكان جزء منها لجنة محاور الاستجواب للنظر في حل المشكلات الواردة في الاستجواب» .

وجدد التأكيد على ان "المؤتمر الصحفي الذي عقده الاحد الماضي كان ردا على هجوم رياض العدساني وليس موجها ضد الاستجواب، متحديا اي شخص ان يثبت ان المؤتمر وردت فيه كلمة واحدة ضد الاستجواب».

واوضح انه "انتقد استجواب العدساني لان الاستجوابات قائمة على التكسير ، ولكني حتى في استجواب رئيس الوزراء

جمعان الحربش

تحدثت مؤيدا للاستجواب». وطالب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ان يستعد جيدا للرد على الاستجواب، وخصوصا أن "في الطرف الثاني النائب عبد الكريم الكندري وهو شخص له احترامه وتعود ان تكون له مواقفه بعيدا عن الطعن في الآخرين والتكسب على الزملاء».

واكد الحربش أن "الاتفاق مع رئيس الوزراء كان يتعلق برد مظالم وقضايا ومستعد لتحمل كلفة كل التزام علي ، ولكن الطرف الاخر اذا لم يلتزم فسيحمل المسؤولية».

ولفت الى ان "المؤتمر الأخير للنائب رياض العدساني كان محاولة لخلط الحابل بالنابل وتضمن كل ما يعتقد ان فيه ايذاء وتحريض، وتطرق الى شباب الحراك وهو شباب وطني عبر عن رأيه بطريقة سلمية وفيه خيرة ابناء الكويت».

وبين ان العدساني "حاول ان يصرح او يلمح بأن هذا الحراك تقوده الحركة الدستورية ، وهذا تدليس اعتاد عليه وتناسى ان هذا الحراك فيه رموز وطنية لا يبلغ ربع عطائهم».

وأضاف " أنه تناسى ان في الحراك رموز وطنية مثل مسلم البراك وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وفلاح الصواغ وسالم النملان ومحمد الخليفة وغيرهم، وأنه "كان حراكا وطنيا».

وقال الحربش "بإمكان العدساني أن يختلف أو يتفق مع الحراك ولكن لا يخون أبناء الحراك ويظهر نفسه بمظهر الأكثر وطنية منهم فقط من أجل محاولة تشويه تيار، واعتبر الحربش بحد تعبيره أن ذلك "محاولة رخيصة من النائب».

ونفى الحربش "منع الحركة الدستورية في المجلس المبطل الاول استجواب د. عبيد الوسمي لرئيس الوزراء، موضحا ان "أعضاء الحركة كانوا 5 فقط وهناك 29 نائبا آخرين في الأغلبية على رأسهم أحمد السعدون ومسلم البراك وخالد السلطان وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وغيرهم».

وبين ان "في ذلك الوقت كان هناك تفاهم بان تقدم التشريعات على الاستجوابات، ولكن لا أحد يملك ان يحول بين النائب واستخدام حقه الدستورية».

واضاف أن "التدليس الذي مارسه العدساني امتد إلى انه ادخل موضوع الإخوان والغزو بالإضافة إلى الحملة على التيار في كل مكان، وكأنه يريد ان يذكر من في الخارج بأن هناك اخوان في الكويت ليضغطوا على حكومة دولة الكويت والنظام في الكويت».

وزاد الحربش "أقول له ولغيره إذا كان تحت وقع الفجور في الخصومة فإن ابناء التيار الاسلامي كانوا جميعا موقفهم مشرف من غزو الكويت».

واعتبر ان هناك تدليس آخر من سلسلة تدليسات العدساني بحد تعبير النائب بالقول ان تهدئة الحركة الدستورية بسبب الخوف على جمعية الإصلاح.

وقال الحربش "أنا اذكره بأنه عندما كنا في الحراك سمو الأمير رعى احتفال جمعية الاصلاح بمرور 50 علما على انشائها، وذلك في قمة حملة تحريض على الجمعية.

وشدد على ان "جمعية الاصلاح لا تعني التيار فقط بل تعني بلد كامل و 65 ألف يتيم وألاف المساجد وأعمال خيرية ممتدة الى كل مكان، مطالبا العدساني بمراجعة مزاعمه تجاه الجمعية .

وأضاف الحربش "أقول للعدساني حقك في تقدير الاستجوابات لا أحد يحول بينك وبينه، وحقك في التكسب السياسي هذا امر أنت تقرره، ولكن احذر ان تمارس هذا الحق بالطعن بالآخرين وتشويه سمعتهم».

وزاد محذرا من " الطعن بالنيات أو مهاجمة الآخرين ظلما ، معتبرا أن "بعض الاوصاف مثل الدروع البشريه وممجوج ومتقلب ماعادت مقبولة ولا السكوت عنها مقبول» .

وتساءل الحربش "من الذي خلال 12 ساعة تغير موقفه من الاستقالة في 2014؟ ، بينما نحن عندما غيرنا موقفنا من المشاركة استغرقنا 4 سنوات وليس 12 ساعة» .

وتمنى الا يضطر للعودة إلى منصة التصريحات مرة أخرى لأن المسؤوليات كبيرة والعقبات كثيرة، داعيا نواب مجلس الامة للتوافق حول أجندة تشريعية والتنسيق في الأدوات الرقابية، مؤكدا في الوقت ذاته ان "التنسيق لا يعني منع الاستجوابات تجاه الوزراء او رئيس الحكومة».

وشدد على ان "مواقفنا نحددها وفق قناعاتنا ولا يوجد خصم لنا ولا قريب ولا بعيد ، مؤكدا ان لا شيخ او تاجر او رئيس حكومة او رئيس برلمان يستطيع ان يضع جمعان الحربش في اجندته، مؤكدا ان "الايام المقبلة ستشهد الاكثر والمسؤولية كبيرة على أعضاء مجلس الامة».

لخدمة أهالي المحافظتين

المطيري يقترح تجهيز مستوصفات الأحمدي ومبارك الكبير لتصبح مراكز صحية متكاملة

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحاً برغبة جاء فيه ما يأتي:

نصت المادة الحادية عشرة من الدستور، ان الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والاجتماعي والمؤونة الاجتماعية والرعاية الصحية ونصت المادة الخامسة عشر من الدستور، تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة

وبما ان الأحمدي ومبارك الكبير محافظتان ذاتا كثافة سكانية عالية لا يخدمهما سوى مستشفى واحد هو مستشفى العدان، ولكثرة المراجعين لهذا المستشفى ولقلة المستوصفات في المنطقة وضعف الامكانات في مستوصفات المحافظين (باستثناء مستوصف واحد "الرقة") ، ولتخفيف العبء عن ساكنيهما وعن مستشفى العدان .

نص الاقتراح

تجهيز المستوصفات الموجودة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لتصبح مراكز صحية متكاملة لخدمة أهالي المحافظتين، وذلك من خلال إضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة مثل فتح المختبرات بصفة دائمة وفتح عيادة الأطفال بصفة دائمة ومستمرة وفتح قسم لأشعة الأسنان وفتح عيادة أمراض النساء والحوامل وفتح عيادة التغذية وتغطية النقص الموجود في عدد الأطباء، خصوصا عيادة الأسنان، وتمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدى 24 ساعة يوميا، وعدم اغلاقها في الإجازات والعطل الرسمية، وذلك لخدمة سكان مناطق المحافظتين وتخفيف العبء عن مستشفى العدان.

قال أن إستمرار الملف معلقا لا يدل على وجود تعاون حكومي

هايف يطالب بحسم «الجناسي» قبل بداية دور الانعقاد

أكد النائب محمد هايف ضرورة حسم ملف الجناسي قبل بداية دور الانعقاد المقبل، من اجل استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال هايف في تصريح للصحفيين في المركز الاعلامي بمجلس الامة ان هناك اجتماعات مع رئيس الحكومة بهذا الخصوص وحديث عن اهمية طي هذا الملف والانتهاء منه قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وشدد على ان هذا الملف لا يمكن ان يستمر دون حسم ، لافتا الى ان النواب التزموا بهذا الملف وبحسمه قبل بداية دور الانعقاد وقد ابلغنا رئيس الحكومة والحكومة بهذا الامر.

وأضاف ان الظروف الاقليمية والخليجية تحتم المزيد من التعاون والتجانس بين الحكومة والمجلس كي تعبر عجلة التنمية ولتمضي السياسة المتوازنة والهادفة التي تخدم المصالح الداخلية والخارجية للبلد. وبين ان اي طرف من السلطتين التشريعية والتنفيذية يخل بهذا التعاون فإن الحياة السياسية ستنحى منحى آخر غير مناسب في هذه المرحلة . وأوضح هايف" اننا لا نسعى لأي تأزيم ولا الى تعكير جو التعاون واذا كانت الحكومة هي من تخل بالاتفاق فهي من تتحمل المسؤولية».

وبين ان ما تعهد به النواب من تهدئة امام صاحب السمو التزموا به طيلة دور الانعقاد الماضي والعطلة الصيفية وهو وقت كاف لحسم هذا الملف، مشيرا الى ان قرار اعادة الجناسي يمكن ان يحسم في جلسة واحدة لمجلس الوزراء. ورأى ان استمرار ملف الجناسي معلقا لا يدل على تعاون حكومي ، ونحن لا يمكن ان نخل بالتزاماتنا التي اعلنا عنها في السابق اذا لم يحسم هذا الملف او تم التهاون في حسمه .

وبين ان ملف الجناسي من الملفات الساخنة في دور الانعقاد المقبل بالاضافة الى ملفات اخرى في وزارتي الشؤون والدفاع ووزارات اخرى. وذكر انه واجب على النواب مراقبة الحكومة وتقييم ادائها ومحاسبة المقصر، مؤكدا ان على الحكومة الا تضجر من ذلك. من جانب اخر، اوضح هايف ان قضية دمج البنك الاهلي مع بيت التمويل شغلت الشارع الكويتي وهناك توجس من هذا الامر، ولا سيما ان هناك بنك اسس شرعيا منذ بداية الثمانينات ووضعت فيه اموال يحرص اصحابها على الا تختلط باي امور ربوية او محرمة او اي امور كان البنك الاهلي يعمل بها في السابق. وأشار إلى أنه توجه باسئلة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية حول هذا الموضوع مطالبا بأن يكون للحكومة جواب يحسم هذا الجدل لننتهي بوضوح في هذه المسألة.

كما أعلن عن توجيه اسئلة اخرى الى وزير التجارة حول اهمية المؤسسات واللجان والهيئات الشرعية في البنوك الاسلامية.

النائب محمد هايف

تقدم بسؤالين برلمانيين إلى الصالح والروضان

.. ويسأل عن الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية ودمج بيت التمويل و«الأهلي المتحد»

أعلن النائب محمد هايف عن تقديمه سؤالين برلمانيين إلى كل من نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية والشركات التابعة لها وأسباب دمج بيت التمويل وبنك الأهلي المتحد.

ونص السؤال الأول إلى وزير التجارة على ما يأتي:

لما كان الاهتمام بالرقابة على شرعية البنوك الإسلامية أمرا مهما جدا، لما لتلك الرقابة من أثر إيجابي على ضمان التزام تلك البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز ثقة المتعاملين معها، وذلك يعتبر خطوة متقدمة في مجال التمويل الإسلامي في الكويت .

لذلك يرجى افادتي بالآتي:

1 – هل يمتلك أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك المحلية رخصا تجارية تتعلق بتقديم خدمات الإفتاء والرقابة الشرعية؟

2 – هل قامت الشركات والبنوك الإسلامية بالتعاقد مع أحد هذه المكاتب حال عضوية أو رئاسة صاحب المكتب نفسه لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ؟

ان كانت الاجابة بنعم فما الاجراءات التي تم اتخاذها مع هذا المكتب ومع رئيس هيئة الفتوى والرقابة المعني بالموضوع ؟

3 – هل تم إخطار هيئة أسواق المال بذلك؟

4 – هل تملك الدولة حصصا مؤثرة في شركات تابعة للبنوك الإسلامية ؟

5 – هل جميع هذه الشركات التابعة للبنوك الإسلامية متوافقة مع الشروط الشرعية للنشاط الاقتصادي ؟

6 – هل لديها هيئات فتوى ورقابة شرعية؟

7 – هل هناك ملاحظات شرعية تم تسجيلها ضد هذه الشركات خلال آخر ثلاث ميزانيات سنوية ؟

8 – هل استثمر احد البنوك الإسلامية في ودائع ربوية عبر أحد فروعه في أحدى الدول خلال اخر ثلاث سنوات ؟

اذا كانت الاجابة بنعم فماذا كان دور هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك في هذا الاستثمار ؟ يرجى تزويدي بنسخة من قرارها الشرعي بهذا الشأن.

9 – هل تم إطلاع المساهمين في الجمعية العمومية لهذا البنك بوجود هذه الوديعة الربوية؟ وهل تم ادراجها في الميزانية السنوية للبنك ؟

يرجى تزويدي بالأدلة المثبتة للجواب مع توضيح دور هيئة أسواق المال والبنك المركزي في هذه القضية واي مراسلات تمت بين الاطراف المعنية

ونص السؤال الثاني إلى نائب رئيس الوزراء وزير المالية على ما يأتي:

لما كان الاهتمام بالرقابة على شرعية البنوك الإسلامية أمرا مهما جدا، لما لتلك الرقابة من أثر إيجابي على ضمان التزام تلك البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز ثقة المتعاملين معها، وذلك يعتبر خطوة متقدمة في مجال التمويل الإسلامي في الكويت .

لذلك يرجى افادتي بالآتي:

1 – ما الأسباب الداعية إلى دمج بيت التمويل الكويتي وبنك الأهلي المتحد؟

2 – نسبة الأسلمة لبيتك 100% فما نسبتها في الأهلي المتحد ؟ وماذا ستكون علية نسبة الأسلمة في البنك الناتج ؟

3 – أرجو تزويدي بأسماء القياديين التنفيذيين في المصرفين وما دون مجلس الإدارة وخبرتهم السابقة وجنسياتهم.

4 – هل تم تقديم مذكرة داخلية من هيئة الاستثمار حول دمج المصرفين ؟ فإذا كان الجواب " بنعم " أرجو تزويدي بنسخة من هذه المذكرة .

5 – أرجو تزويدي بنسخة من دراسة الاستراتيجية التي تبرر بها إدارة بيتك لاستحواذ والدمج ومن قام بهذه الدراسة ومراكزهم المالية السابقة في المصرفين.

6 – أرجو تزويدي بنسخة من دراسة الجدوى الاقتصادية التي يبرر فها بيتك الاستحواذ .

7 – لما تم حصر الاختيار فقط للبنك الأهلي المتحد للدمج ؟

8 – أرجو تزويدي بقائمة كبار ملاك المصرفين؟ ونسبة ملكيتهم ؟

9 – لماذا تم تجاوز بنك الكويت المركزي وهو المعنى بهذه المهمة؟

10 – أرجو تزويدي بمذكرة تفصيلية عن الجوانب المالية لعملية الدمج المتوقع ونظام التقييم وحصة كل طرف من المصرف بعد عملية الدمج.

11 – أرجو تزويدي بالقياديين الذين تم اقصاهم من بيت التمويل الكويتي في عهد المجلس الحالي وجنسياتهم وأسماء من حل محلهم وجنسياتهم وسيرتهم الذاتية.

12 – أرجو تفسير سيطرة مجلس الإدارة الحالي بملكية 8% على مجلس الإدارة وغياب من يمثل 48 % من المال العام .

13 – أرجو تفسير انحياز أسهم الأمانة العامة للأوقاف لأحد أطراف مرشحي مجلس الإدارة في الانتخابات السابقة.

14 – ما القيمة المضافة التي تحقق لبيت التمويل الكويتي في الاستحواذ ؟

15 – هل تم تقديم طلب سابق لدمج المصرفين ؟ وماذا كان قرار البنك المركزي في شأن ذلك الطلب ؟

16 – من سيتولى إدارة البنك الناتج بعد الدمج ؟ هل الإدارة التنفيذية للأهلي المتحد من البحرين أم بيت التمويل الكويتي ؟

17 – ما المخاطر المحتملة لفروع الأهلي المتحد في كل من مصر والعراق وليبيا؟